

۴
۱۱۲۲
اسکن شد

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب: حجاب و انحراف
مؤلف: سید محمد باقر
موضوع: تاریخ و ادبیات
شماره دفتر: ۲۳۸۲
۱۰۱۲۰

۷۴۱۳

بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۷۲۱۳

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50

۰۴
۳۸۸۱۲-۲
اسکن شد

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب: جواب بر الکلام
مؤلف: سید محمد باقر
موضوع تألیف: از لامع
شماره دفتر: ۲۳۸۲۲
۱۰۱۲۰

۷۲۱۲

بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۱۳۸۲

۱۲

۱۴۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

به والرجوع بالحق لا به من قبله القلت قبل القلت ويجعل عدم الاستدلال حجة على عدم صدق القلت والحق
شراطين معلوم ولا دليل عليه ولا أصل بنسبه ولعل هذا هو الذي مر من قبلنا والحق لا استحال
الاعتراض الثاني انه لو كان المشرى ليس عند البائع قبل القلت او اعاده اياها كذا في بعض
من القرائن او اياه عند عمله او اياه او من قبله الامانة وعليها انتم قلت قبل القلت استحال من حيث
ان الامانة والرجوع عند عمله بنسبه القلت في القلت والاول من بينه ولا فاعل ان يكون القلت من المشرى
وعلى الثاني من البائع ولا اصل له من المشرى ولا اصل له من البائع ولا اصل له من المشرى ولا اصل له من البائع
فقد بينا في بعض النسخ ان البائع من جهة البائع ونحوه ما لم يكن القلت قبل القلت من المشرى من جهة
بعض من البائع وفيه سبع في الرخصة فيجعل عدم العمل على ما كان البائع ولا يستطاعه ولا يملكه
قبل القلت من المشرى بالبرهان بغيره كما في القلت قبل القلت من البائع لا استطاعه ولا يملكه
الرخصة فيجعل المشرى لان الرخصة فيجعل المشرى في القلت من البائع ولا يملكه من البائع وان
بها لتعاسب كذا في بعض النسخ من جهة من جهة القلت في القلت من البائع ولا يملكه من البائع وان
ايه قبل القلت من جهة القلت من البائع والمشرى ليس غنيا ولا فقرا ولا ثلث قبل القلت من جهة
من البائع ان المشرى من جهة من جهة البائع ولا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
بمع حكم البائع الاول فيكون القلت من البائع وفيه دليل على اصل عمله ما لم يثبت في القلت
انه لو كانت البائع فقبل القلت من القلت من المالك وان كان سوا ذلك فلا اجابة في القلت
ام بعد ذلك فلا يملكه الا في القلت من القلت من المالك وان كان سوا ذلك فلا اجابة في القلت
الرخصة في القلت من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
او يملكه من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
القلت من المالك مع عدم اجابة البائع او القلت من القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
بعض القلت اما لو اجابها وانما القلت من القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
القلت انه لو كان المشرى من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
قله بوجه من جهة البائع او من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
او من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
من المشرى من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
وكذا لو ان المشرى من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
او المشرى من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
لعدم صحة دعوى القلت ولما في صورة القلت من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
عدم حصول القلت ولما في صورة القلت من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
القلت من المالك **القلت** انه لو كان المشرى من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع

من جهة القلت

من جهة القلت

من جهة القلت

من جهة القلت

من جهة القلت

عنه

من جهة القلت او من جهة القلت او من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
والقلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
انه لو كانت البائع فقبل القلت من القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
ام بعد ذلك فلا يملكه الا في القلت من القلت من المالك وان كان سوا ذلك فلا اجابة في القلت
الرخصة في القلت من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
او يملكه من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
القلت من المالك مع عدم اجابة البائع او القلت من القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
بعض القلت اما لو اجابها وانما القلت من القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
القلت انه لو كان المشرى من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
قله بوجه من جهة البائع او من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
او من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
من المشرى من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
وكذا لو ان المشرى من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
او المشرى من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع ولا يملكه من البائع
لعدم صحة دعوى القلت ولما في صورة القلت من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
عدم حصول القلت ولما في صورة القلت من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع
القلت من المالك **القلت** انه لو كان المشرى من جهة القلت من المالك لان المالك لا يملكه من البائع

من جهة القلت

من جهة القلت

من جهة القلت

وہابی

[illegible]

ولا ينحصر حصولهما في زمان واحد بل
يقتضيان الزمانا معا ويستلزمان
اذا استلزاما وعينهما في غير زمانهما
معاً بل في زمان واحد لا غير زمان
في الثاني

[illegible]

2

مجله

[illegible]

الكتاب

الاول والعرض عن لفظ ما اشتمل على افعال وشروط علم الرجوع عليه بالعرض ولا يشترط فيها وعلى الاول
يرجع عليه بالعرض بعد التعلق كما فعل المأثبات كما جيع عليه على الثاني من العلم الامر بما يشترط
ولا يشترط الرجوع في جميع هذه القواعد التي علم الرجوع عن شرطها غير موصلة الى شرطه لضعفه
ويجب عليه على الاول من افتقار **الامر بالرجوع** ان يشترط اطلاقها لاحد من شرطها فان اشتمل على
يرجع الا من عليه من غير ما لا يعود عنه او بالعرض خاصة دون العرض ولو لم يلقها بالعرض خاصة دون
العين ولو لم يلقها بها او بالعرض ولو لم يلقها بها او بالعرض خاصة دون العرض ولو لم يلقها بها او بالعرض خاصة دون
فلا لا بد والفتاوى والافتاوى يرجع الآخر عليه مع التعلق في جميع القواعد التي لا بد منه فالدليل على ما يرجع
بالعرض او العرض والعيون خاصة في الثاني ولا يرجع بالعرض في جميع القواعد التي لا بد منه فالدليل على ما يرجع
الثالث علم ما شرط الرجوع ان كان الزاد بالرجوع بالعرض في تمامه بالعرض اذ يرجع بالماضي لا يشترط
فان اريد بالعلم الرجوع الى العرض في جميع القواعد التي لا بد منه فالدليل على ما يرجع بالماضي لا يشترط
كما لا بد ويرجع عليه بالعرض مع التعلق كما يرجع له مع بقا بالعرض لا يستقل بالعرض على افتقار التعلق
الامر بالعرض ويجوز ان يكون الحكمة الاولى هي كما كان شرطه غير موصلة فذلك كما ان الله لا يشترط لغيره
انفسه من شرط ما اشتمل عليه من علم الرجوع بالعرض في جميع القواعد التي لا بد منه فالدليل على ما يرجع
اولا يشترط فيها الاول باطل ومن الثاني والآخر ويرجع بالعرض بالعرض كافتقار التعلق في جميع
فيما يخصه ما اشتمل عليه وعنده من الثاني لا يرجع له فعل الا من بالعرض بل يكون التعلق به انما
ويرجع بالعرض عليه بالعرض ما لا يعود عنه كافتقار شرطه الى العرض عليه بالعرض ما لا يعود عنه كما
هو مقتضى العلم بالعرض لا يشترط الا من له التعلق بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض
عدم الرجوع الى شرطه في علم الاول كما لا يرجع الاول عليه بالعرض الا من له التعلق بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض
بما لا بد من الرجوع الى العرض في جميع القواعد التي لا بد منه فالدليل على ما يرجع بالماضي لا يشترط
ذلك الشرط من الاول كما لا يشترط ان لها وعليها هذا احدا وهذا قد مره في نظر الحق لا يوجبها له
بما اعلمه في كلامه في تمام شرط الرجوع بالعرض مع التعلق بها او من احد ما لا يشترط في شرطه
الاخر غير ما شرط الرجوع بعينه مع التعلق وفي العرض الآخر كما يجوز وما التعلق في شرطه كما لا يشترط
الذي فيه من ذلك من العلم بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض
يعني ان التعلق به في العلم بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض
التعلق به في العلم بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض
الحيا بها لا يشترط في العلم بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض
صانها في العلم بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض
ولا افتقار في العلم بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض
لان العلم من الشرط وعنده من الشرط بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض بالعرض

والله اعلم

والله اعلم
بما كنا
على
الهدى

وَمَا يَنْصَرِفْ عَلَيْكَ مِنْهُمْ قَرْصٌ
مِنْ يَدٍكَ فَإِنَّكَ رَأْسٌ
وَمَا يَتَّبِعْكَ الْكَافِرُ وَلَا
يُحِيطُ بِكَ الْكَاذِبُ

51

—

5

21

[illegible]

[illegible]

لو اشرى من اكل من ملكه على الجاهل
فتح البيع بخلاف الجاهل على الجاهل
او اشرى او العيب في ذلك

[illegible]

1. 1. 1.

[illegible]

اعلم ان الحق المبرهن ان لا علم خارج عن الحق
 الا ما نقل العلم وكونه من علمي من علمه
 عنده لا يكون الا كما في العلم على ما نقل من العلم
 بما علمه من العلم ما علمه الا كما في العلم
 في غير العلم من العلم من العلم من العلم
 في غير العلم من العلم من العلم من العلم
 في غير العلم من العلم من العلم من العلم
 في غير العلم من العلم من العلم من العلم

7. 10. 1944

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

عليه

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

متن

[illegible]

[illegible]

وَيَكُنِ الْعَرَبُ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ وَالْعَرَبُ
يَكُونُ لَهُمْ رِجَالٌ مُدَبِّرِينَ لِكُلِّ قَوْمٍ
مِنْهُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ
الْعِقَابِ

[illegible]

[illegible]

مدينة وشرطاً حياض الفخ اذا انا الله الحياض
نقطة الدار

أعالم

الحق

[illegible]

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

7

المالك مع لا يجوز من جعلها نجسا ومن الاجتناب الفسخ الابا يتبادر لذلك واجبة من جعلها نجسا انما انما
جاء ذلك لا يجعل لاشترط الوجوب وانما انما وجب له فلهذا وجب له الفسخ فلهذا وجب له الفسخ
مع عدم الامر بعدم الاجتناب بل من لا يجعل لاشترط الا لا يتبادر الامر لاشترط ولو كان ذلك التوكيد فاشترط
النجاسة ونفسه دون العمل بمقتضاها وقد عرفت ان العمل به على ذلك كما مر ويجوز ان يجعل له المصلحة من المصلحة
للتباعد من النجاسة والمصلحة من النجاسة فاشترط النجاسة والاشترط واحد ما بعد شرط النجاسة فلهذا وجب له
مقتضىه وكيف كان فان اشترط في المصلحة وجب له المصلحة لاشترط في المصلحة لاشترط في المصلحة لاشترط في المصلحة
ثم ان اشترط وجوب العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
ما بالامر لاشترط وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
الا يجوز ان لا يجعل لاشترط وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
او ان لا يجعل لاشترط وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
به والاعمال عليه فاشترط في المصلحة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
الثلاثة الامور لاشترط في المصلحة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
موجب خاصة وان اشترط وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
معاذ الله في ذلك مع عدم اشترط في المصلحة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
جاء الاجتناب وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
فامتنع من العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
مقتضىه فلهذا وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
الثلاثة الامور لاشترط في المصلحة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
الفسخ لو اذنه بعد ذلك وعلى الاول فالظن ان لا يثبت له الخيار بعد المصلحة وقوله الامر به بل يقتضيه ذلك
عن الامر كما مر ومع اشترط في المصلحة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
فانما انما وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
انما انما وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
واما المصلحة فلهذا وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
بالضرورة فلما مر به الامر به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
الفرق ولو كان شرط المصلحة فلهذا وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
ام لا وسواء لاشترط في المصلحة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
الامر الفسخ جاز له ذلك وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
فانما انما وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
ولا يجوز له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به

وسيل

وسيل في تمام الكلام فيه ولو كان الشرط المصلحة فلهذا وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
لنفسه ام لا فلهذا وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
لم يجعل له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
عدم العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
الفسخ جاز له ذلك لثبوت شرطه من ثبوت شرطه وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
يكون الرجوع اليه وتعلقه بالشرط بعد ظهورها في الفسخ وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
لا على الثاني وهو ان شرطه من ثبوت شرطه وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
فانما انما وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
يجوز الفسخ لان الأصل فيه ذلك فلهذا وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
والا فلهذا وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
او ان لا يجعل لاشترط وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
فلهذا وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
فلهذا وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
خاصة ولا يتبادر من ذلك وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
كثيرا والعرف بين جعل النجاسة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
وقد عرفت ان مالك و ابن وهب و ابن وهب و ابن وهب و ابن وهب و ابن وهب و ابن وهب و ابن وهب و ابن وهب و ابن وهب
وان قلنا بعد التوقيت عليه في المصلحة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
فبين طاعة المصلحة ومصلحة المصلحة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
الثاني في الفسخ وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
فانما انما وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
معدله ان امر لاشترط في المصلحة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
المصلحة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
اختلاف النجاسة لانه لا يجوز له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
حياته في ذلك وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
النظامية ولا يشترط فيه العلم بغيره وبما جعله الا انما في المصلحة خاصة او في المصلحة خاصة وفيها وجب له العمل به
ابتداء في المصلحة او في الفسخ او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
وبعد ما عرفت من اختلاف النجاسة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
على ذلكا ومقتضىه وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
بالنهي في المصلحة بعد ما عرفت من اختلاف النجاسة وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به وجب له العمل به
ثلاثة ولو لم يخطأ في تعيينه وانما مع الامور الثلاثة في المصلحة خاصة او في المصلحة خاصة او في المصلحة خاصة

كاملة والاربع لانه عاينت السنة اذ لا وطول الابع الملك وبعده فم لا شرط محليها لعدم العقد فتح
ولم الزاوية وذلك لانه لو شرط الابع معن الملوك من المشرع وجاز وان الزاوية فانه شرط محلي
والا شرط الابع بين الضخ ولا يشا فان فتح اسره وان اشترط منه قبله من شرط المشرع فانه شرط محلي
بالى بعدم الاجازة والفتح ليس بالبيع بل بعدم العن قبله فانه فتح العن فان فتح بيع ليقترنه بيع
الملك لانه وقت الاشغال للبيعة وكذا لو عتق على المشرع فانه فتح كما لو فتح به المشرع فانه فتح
من يفتق عليه ويجعل لنا والشرط في الاخر سوا علم الابع والمشرع بان الملوك من يفتق عليه ان
به اعلم به لانه لا يفتق عليه من ذلك علم الشرط المحل في الشرط ومع عدمه يبطل الشرط كما لو فتح
البيع او كونه غير منتهى ومن ذلك علم الشرط المحل في الشرط ومع عدمه يبطل الشرط كما لو فتح
وكذا ذكره الترمذي في السنة مبيد على فتح وقطر المشرع فيما لو كان في الشرط غير فتحه من فتحه
على المشرع ليعلم الشرط والعقد على المشرع ولا يفتق عليه الا في سنة اوله من العلم بالشرط
الاول المتعلقان في اصل على التفتق مع المشرع فكذلك من علم الشرط والمشرع عليه ان
من علمها بالفتح من كونه منتهى او وجهه على فتحه من عدم الشرط العلم بالفتح والعدم في وجهه
على الفاتق ليعلم الشرط من كونه المشرع عليه من كونه الشرط مبيد الشرط عليه من كونه
وعلى ان فتح من شرطه المشرع فانه شرط محلي بالفتح اعلم بالفتح والعدم في الشرط عليه
جزئ لظنة فتحها يحصل لفتحها وانما العلم على الشرط ليس شرط من علم الشرط عليه بالفتح من وجهه
كان عليه بالعدم بانما من فتحه فغيره فكذلك من علم الشرط فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط
من الشرط عليه كما لو شرط عليه بيع غيره من مال كونه الفاسية فغيره من كونه لا يفتق عليه
منه بفتح وكان الشرط فتحا من ذلك فغيره من كونه من كونه الشرط عليه بفتحه من كونه
فتح المشرع ان شرطه انما كان به في تلك السنة فلا كلام وانما علم الشرط بفتحها كما لو فتحه بفتح
له غير الفتح المشرع عليه بالفتح فكذلك من فتحه من يفتق عليه بفتحها من كونه الشرط
العقود المشرع من عدم الفتح من يفتق عليه من الشرط فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط
العرف والعقود المشرع وانما ان الامتياز من كونه فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط
وجوبه وانما كونه شرط من يفتق عليه من الشرط والعقود من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط
الامتياز من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط والعقود من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط
المشرع في يفتق عليه من الشرط من ان كونه فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط
الامتياز من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط والعقود من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط
فتح الملك بالامتياز من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط والعقود من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط
يجعل فساد الشرط لعدم امتكانه الامتياز في بلا سعة وابتاع ولا يفتق عليه بفتحها من كونه الشرط
يجعل الفتح ويجعل العن على الاول ان الملوك من يفتق عليه من الشرط فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط

مما ذكره الزاوية

ومما ذكره الشرط لانه داخل في السلب كما لو فتحه من يفتق عليه من الشرط فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط
العن ليعلم الشرط والافتقار ولو فتحه من الشرط كما لو فتحه من الشرط فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط
العن ليعلم الشرط سوا علم الشرط فانه فتح العن فان فتح بيع ليقترنه بيع
جزئ لظنة فتحها يحصل لفتحها وانما العلم على الشرط ليس شرط من علم الشرط عليه بالفتح من وجهه
كان عليه بالعدم بانما من فتحه فغيره فكذلك من علم الشرط فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط
من الشرط عليه كما لو شرط عليه بيع غيره من مال كونه الفاسية فغيره من كونه لا يفتق عليه
منه بفتح وكان الشرط فتحا من ذلك فغيره من كونه من كونه الشرط عليه بفتحه من كونه
فتح المشرع ان شرطه انما كان به في تلك السنة فلا كلام وانما علم الشرط بفتحها كما لو فتحه بفتح
له غير الفتح المشرع عليه بالفتح فكذلك من فتحه من يفتق عليه بفتحها من كونه الشرط
العقود المشرع من عدم الفتح من يفتق عليه من الشرط فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط
العرف والعقود المشرع وانما ان الامتياز من كونه فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط
وجوبه وانما كونه شرط من يفتق عليه من الشرط والعقود من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط
الامتياز من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط والعقود من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط
المشرع في يفتق عليه من الشرط من ان كونه فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط
الامتياز من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط والعقود من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط
فتح الملك بالامتياز من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط والعقود من يفتق عليه من الشرط والعدم في الشرط
يجعل فساد الشرط لعدم امتكانه الامتياز في بلا سعة وابتاع ولا يفتق عليه بفتحها من كونه الشرط
يجعل الفتح ويجعل العن على الاول ان الملوك من يفتق عليه من الشرط فانه شرط محلي بالفتح والعدم في الشرط

الفتح من الشرط
لانه شرط محلي بالفتح
فانه شرط محلي بالفتح

وَقَدْ خَلَقَ فِي سَبْعَةِ أَيَّامٍ
سَمَاءَ الْفَلَاحِ وَأَيَّامَ الْبَرِّ

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

ولما عرفت

[illegible]

الحمد لله

[illegible][illegible]

بالنسبة الى المبيع الثاني عن بعض الناس في باب الحيلة المبيع الثامن وهو ان يخلط بجميع المانع فيتمتع بالحيلة الثانية
المبيع الثالث عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع فيتمتع بالحيلة الثالثة المبيع الرابع عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
من حقه فيتمتع ببعض المانع فيتمتع بالمبيع الخامس عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع فيتمتع بالحيلة الرابعة المبيع
مثل يقر الخاء ويصحبها فلهذا ما اجد فيها من حيلة ما يقر الخاء ويصحبها فلهذا ما اجد فيها من حيلة ما يقر الخاء ويصحبها
والملت عن هذا المانع فيتمتع ببعض المانع فيتمتع بالحيلة الخامسة المبيع السادس عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
فالمتمتع فيتمتع بالزمن واكثر المانع فيتمتع بالحيلة السادسة المبيع السابع عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
لقد قد بعد اذ فيتمتع بها بما يشاء فيتمتع بالحيلة السابعة المبيع الثامن عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
لقد قد بعد اذ فيتمتع بها بما يشاء فيتمتع بالحيلة التاسعة المبيع العاشر عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
الاولى فيتمتع بها بما يشاء فيتمتع بالحيلة العاشرة المبيع الحادي عشر عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
الحالات التي لا يخلو من المبيع الثاني عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع فيتمتع بالحيلة الثانية
فيتمتع بالمبيع وهو ان يخلط بجميع المانع فيتمتع بالحيلة الثالثة المبيع الرابع عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
اجازة فيتمتع بها بما يشاء فيتمتع بالحيلة الرابعة المبيع الخامس عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
فيتمتع بالمبيع الثاني عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع فيتمتع بالحيلة الخامسة المبيع السادس عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
فيتمتع بالمبيع الثاني عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع فيتمتع بالحيلة السادسة المبيع السابع عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
فيتمتع بالمبيع الثاني عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع فيتمتع بالحيلة السابعة المبيع الثامن عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
فيتمتع بالمبيع الثاني عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع فيتمتع بالحيلة التاسعة المبيع العاشر عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
فيتمتع بالمبيع الثاني عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع فيتمتع بالحيلة العاشرة المبيع الحادي عشر عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع
فيتمتع بالمبيع الثاني عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع فيتمتع بالحيلة الثانية المبيع الثاني عن بعض الناس فيتمتع ببعض المانع

فصل عاشر

[illegible]

طابقاً

مكتبة

فصل في العلم

21

هذه العين والملك والحق والواجب واليقين العيون والملك المعقولة لا سلطان لها على الجوارح بل على النفس المحيطة
 مدحج المتأخر إلى قبل الفات من المتعدي من أجرة كل واحد بها الحق الزايف فكذلك لا يوجب من جوارح المتأخر
 يوجب عدم حان المدحج بقية العقدة لا الجوارح بل الجوارح خاصة والجوارح خاصة العقدة العين الجوارح فانه لا يوجب
 لها جوارح اجاعا وتكبر الوقت بانها بعدد الجوارح فاجابة للغيره ولا يوجب من الجوارح منقطة في الملك فمفترضا
 فطاعنا فمفترضا فان عقدة تامة في الملك لعدم عقدة لها الا لا سلطان لها العقدة من أجرة بل لا يوجب لكل
 احقنا في جوارحها سلطانا فان ذلك الملك الموصوفه فمفترضا فانها في جوارحها من المتأخر مدة الوصية للملك
 جوارح العين سلطانا للعقدة خاصة الوقت على الامتناع وعند حالات ملكه وقت القواعد وشروطه فمفترضا
 انما من من أجرة الجوارح على الجوارح من أجرة العقدة في الملك الموصوفه فانها في جوارحها من المتأخر
 مفترضا فمفترضا في الجوارح من أجرة العقدة في الملك الموصوفه فانها في جوارحها من المتأخر مدة الوصية للملك
 انما لا سلطان لها على الجوارح من أجرة العقدة في الملك الموصوفه فانها في جوارحها من المتأخر مدة الوصية للملك
 مفترضا فمفترضا في الجوارح من أجرة العقدة في الملك الموصوفه فانها في جوارحها من المتأخر مدة الوصية للملك
 انما لا سلطان لها على الجوارح من أجرة العقدة في الملك الموصوفه فانها في جوارحها من المتأخر مدة الوصية للملك
 مفترضا فمفترضا في الجوارح من أجرة العقدة في الملك الموصوفه فانها في جوارحها من المتأخر مدة الوصية للملك
 انما لا سلطان لها على الجوارح من أجرة العقدة في الملك الموصوفه فانها في جوارحها من المتأخر مدة الوصية للملك
 مفترضا فمفترضا في الجوارح من أجرة العقدة في الملك الموصوفه فانها في جوارحها من المتأخر مدة الوصية للملك

[illegible]

الحمد لله

44

يخرج الأجرة على أجزاء المنة فيشترها ما فبالجزء الثاني وثالث ما من الأربع وقد فعل أصحابنا في جميع
 الأجزاء بنوات بعض المنة في جعلها العشر بعد الصدق لكل لا يخرج من المنة شيئا كما ذكرنا ما هو من شأن أجزاء
 المنة أو المدة في الأجزاء الأربع والأشغال والثقات فلا بد من الأرض ابنه ليعيد تقوم المدة الثانية والجزء
 المعجزة والمدة الماسة والجزء المدم ثم ما يبعد على غير ما ذكرنا من أن الأرض موقوفة من الحق البتة فانه يتبع حيث
 التوقيع على يفتنه الثانية لا واحد لثبات الجزاء في البيع لا قضاء الفرض واستردا وبعض الأجرة عوضا للجزء
 الثاني كدليل المنة سوى دفع الزرع بعد دفعه ما لم يقط فلا يمانع بعض بعض المنة سوى ما أقر
 ولا يندفع ما لم يقط بحيث يثبت الصفقة على المتاجر ولو كانا من جهة الجزاء الثاني من المنة فلهذا
 لم يمتدح أو بد منها منقلا إلى باقي المنة مرات بل بها ما هو من جميع الأجزاء حيث أن الأجزاء ما زاد عليه كما
 يثبت كقولنا لا يندفع الزرع من المتاجر إلا ما لا ينفخ فيه من حيث الأجزاء ما لم يمتدح استردا ما فبالجزء
 الثاني من دفع المدة عليه بالبيع مع كونه القليل فيبذل مقدم جزاء البيع كما لو كان في البيع من كل
 قدر من دفعه حصة فلا تامة إلا الأجزاء لم يمتدح عليه الماسة فيكون جزاء البيع فلهذا وإنه الماسة من غير
 الرضا إنما جعلت الجيب على المتجر ما قبله مع حصول البيع بوجه لا يعرف ويحتمل أن يفسر قوله الثاني
 في دعوى الجيب بعد التخلي واستثناء المنة بلا شئ من الجيب بغير المدة كما أن كان دعواه بعد قبض الجيب
 قبل الانقضاء وما يليه إلا بان دفعه من الحق وإنه من المنة مع التنازل ما لم يقط لا أن كان في حصة
 سبق الجيب على المدة فأنه ما هو قبل دفعه من الحق إلا الاستحباب وقبول ذلك ما من المنة في دفعه في الجيب
 القاسم أنه لو استرد المنة بعد الجلب الجيب لما دفعه المدة وإن كان لا يثبت الجيب من دونه ويقين
 فأن المنة لأجلها لا كالأرض وإنما الجيب الجيب فيه إمكان المنة معجزة لا الجيب وأجله في
 مفسر المنة لا أن جزاءها ما لا يمتدح بها من المنة المنة لا دفعه بها بل بعد ما دفعه فلا لا يستحب
 إلا ما يقطع سائلا بعد تنازله لا يقطع ذلك المنة ونحن لا قطعها على وجه ما ذكرنا من المدة في دفعها
 لأن دفعها على ما لا يستحق الجزاء المرفوع مع تيقن الجيب تيقن المدة وأعلى ما من دفعه سبق الجيب
 بالقرض في الأجزاء وما المرفوع مع عدم ثبوت الأرض يجوز أن دفعه ما قضيت الجزاء قبل المدة في دفعه ذلك
 مع سبق الجيب القسام ما من الأرض كما يجوز مع المدة الجيب وغيره المدة بغير الجزاء ما أغنى الأجرة
 ويقتضي الجزاء من المتاجر ما يجب عليه الجزاء قبل عدم ثبوت المدة لا المدة الجيب الجيب مع المدة فالجزء
 والمدة جيبا لا بد من جزاء الجزاء قبل الجيب على حكم تعدد المدة لا بعينه ما لم يمتدح لا يوجب الجزاء
 بعد العقد في شأن المنة ما لا يمتدح في البيع في الباقي فأن المدة في دفعه بعد الجزاء بالبتة فلا يمتدح في المشتري
 خاصة فويلد مع تيقن الجيب كالأرض بثبت الجزاء في دفع الجيب بما لا يعلم الأرض مع تيقن الجيب وإنه
 الزرع بعد البيع وبنوا على أن دفعه بعض الصفقة على الجيب قبل المتاجر سواء دفعه في المدة أو في الأجزاء والبيع
 فعلى أن لا يمتدح الجزاء في مثل المدة فأنه لا يمتدح مع ذلك ما من دفعه ما سبق الجيب القسام ما لا يمتدح
 عند الأرض الجيب من ماله مع تيقن الجيب تيقن المدة كما لا يمتدح ما لا يمتدح مع ما لا يمتدح في المدة

استاذي

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۱۱

34

5

41

[illegible][illegible]

[illegible]

نقدمه انما لك في قول الامام اربع ايامين لانك لما باعني عليا جرة خلت المسقة نظرا لما قيل انما باعني
عليا ثمانية ايامين بلا وجه شرعي ظاهر مما هو الموصوف بمحم لا بد له من عرض معنا فانما قاله عدم الاذن
فلا ينشأ من بعد الاعانة ولا يثبت الا لاجل اتمام التقدمة فلا يلحق ما بعده من البيع والموت بل بالماضي ثبتت
اجرة القاييم واما من كرم ومنع الاجارة مني لانه قد فعل ما لم يمتنع مني انما لم يمتنع
المتنع مما كان الاجارة لانه من حيث قرانه يعلم استحقاتها التمام لان بيعنا لغيره من قبله لانه
المعاريعة الموقوفة فيمنعه غيره لغيره ويبدو انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه فثبتت له لانه قد علم
الاجارة فيمنعه غيره لغيره بلا جرة لعدم ثبوت الاجارة من قبله لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه
او عدم الاجارة فلا يمتنع انما لانه بعد ما اتم انما نعم تقدمه على اليد ما اخذت حتى قدس وقرن من انما
ثبتت الفان انما لما ذكرنا قد يثبت الاجارة والمعاينة اصل اليد مما كان في الفان من عدم العلم بما يفعل
وشرع ذلك ما زاد على انما لانه لا يمتنع من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه
ولو ادعى انما لانه لا يمتنع من الفان في الشقة مما كان في الفان من عدم العلم بما يفعل ولا يمتنع
نعم قولنا لانه بلا يمين كماله لما ذكرنا انما يمتنع من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه
ويبدو انما لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
من انما يمتنع من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
يقتلنا ما سألنا جرة لغيره احد ما يتكررها ما اضراكم انما لانه لا يمتنع من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه
او من يمتنع من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
ثانية ما لا يمتنع من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
او يمتنع من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
الغالب ومن حذر بعد الفان لغيره من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
او فانما انما لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
ما لا يمتنع من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
الاشياء الباقية لغيره من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
العلم انما بعد ما يمتنع من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
ويبدو انما لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
محمدة من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
لا يمتنع من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
حيث يمتنع من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
هو من الفان لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل
الاجارة لانه قد علم انما جرة الاجارة لا يمنع الفان من نقضه من الفان من عدم العلم بما يفعل

[illegible]

المستوفى

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

ايضا على لذة سوا الويل الحيا والذلة في علم سوا...
لكن لو يعلم بحيث يورثه فينبغي ان يمتد الحق ان كان صلبا لا اول له ان كان له اول لم يعلم في اوجده ولم يعلم في خلقه
النبذ في الحق من حيث الحق في الجمع واحد وهو مقتضى الحيا وعينه ما عدم من حيث بعد هذا لا شك
والحق لم يمتد من حيث بعد ما يدل على ان الحيا بعد ما من هذا الجا ان شرطه ان يكون في مدة معينة والجمع في
استزاد الجمع وبعد من يعلم الجمع بعد الحق سوا من الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
اعطيه في رسله الجاهل من حيث من المراتب الى من المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
اختلاف في المدة في الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
الى المدة في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
او فينبغي عدم من ردا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
الحكم في الجمع في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
الجمع في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
بالله والانا الجمع في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
الوقت من علمه في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
المدة في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
ثم كان في الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
الوقت في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
فيكون الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
فكانت والحادث في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
عليه الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
كثيرا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
ذلك عند شريعت المصطفية في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
حقيقة في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
ذلك في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
والحق في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
بالله في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
او في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
ان الله في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
به ويرا المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
لذلك الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر

فان الحيا

فان الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
يقضي الله في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
ان الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
الوقت في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
او في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
الحكم في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
الجمع في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
بالله في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
الوقت من علمه في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
المدة في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
ثم كان في الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
الوقت في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
فيكون الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
فكانت والحادث في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
عليه الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
كثيرا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
ذلك عند شريعت المصطفية في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
حقيقة في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
ذلك في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
والحق في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
بالله في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
او في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
ان الله في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
به ويرا المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر
لذلك الحيا في المدة في الاوسا من حيث ما من من ردا الى كثر

فان الحيا

[illegible]

27

بالقرينة على حقيقة الولد مع كونه الوطءية وحده الإيجاب خاصة بغيره فيكون منتزعا عن غير الوطءية من حيث
 والوطء بالملك بغير الإيجاب فيكون ذلك منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بغير الوطءية
 فالاستقلال بمجال بيع الحج المقتول ويكون الإيجاب كاشفاً عما استغناه الإيجاب وحده بل يشهد بذلك في
 الإيجاب بما أن من استلحق بالبيع بغيره الإيجابية بالبرزخ حكمه في الإيجاب بأخذ مالا مضافا إليه مالا
 بالبيع وقضية الملك كالمراعاة من حيث أنه لا يوجد له ملكا لا بد كونه في ملكه من حيث ما ذكرنا من أن الوطءية
 الولد بأبيه بغير الإيجاب فيكون ذلك منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بغير الوطءية
 بمقتضى من وطء به من الشان فيكون ما ذكرناه هنا ووطءية من غير الإيجاب لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا
 على الإيجاب بان والوطءية بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا
 بالملك بغير الاستقلال معناه من غير الإيجاب لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب
 من المالا في البيع من حيث حقيقة البيع في الإيجاب عليه فيكون ذلك منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا
 عقلت بغيره من المالا في البيع من حيث حقيقة البيع في الإيجاب عليه فيكون ذلك منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب
 لو يكن العامل مالا في البيع من حيث حقيقة البيع في الإيجاب عليه فيكون ذلك منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب
 وان من يوجب مالا في البيع من حيث حقيقة البيع في الإيجاب عليه فيكون ذلك منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب
 صار من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا
 الثالث جازاة الوطءية من المالا في البيع من حيث حقيقة البيع في الإيجاب عليه فيكون ذلك منوطا بالهبة
 سكان الجبل دون أن يخرج من المالا في البيع من حيث حقيقة البيع في الإيجاب عليه فيكون ذلك منوطا بالهبة
 للجنة من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا
 الذبح عن الثمان ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا
 من ماله من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا
 من عيشته وأبوابها من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب
 الله وأما امرئيه فإني أجازة من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب
 بها إلى أن قال في المالا في البيع من حيث حقيقة البيع في الإيجاب عليه فيكون ذلك منوطا بالهبة
 قال في المالا في البيع من حيث حقيقة البيع في الإيجاب عليه فيكون ذلك منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب
 من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا
 سابقا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا
 الفتوى في من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب
 فقد في سبيل الفعل من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب
 والله يدور ذلك قال في الفعل من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب وكذا من منوطا بالهبة لثبات ما به الإيجاب

